

بتكلفة ١٧٥ مليون ريال

تمويل ٢٢٦ مشروعاً صغيراً بمحافظة حضر موت العام الماضي



الثورة/المكلا/أحمد بن زاهر
مول صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة فرع محافظة حضرموت خلال شهر يناير وحتى ديسمبر من العام ٢٠١٠م (٢٢٦) مشروعاً صغيراً ومنشأة صغيرة مختلفة مدرة للدخل بقيمة "مائة وخمسة وسبعين مليوناً وثلاثمائة واثنى وخمسين ألف ريال"، حيث استفاد منها (٢٢٦) شخصاً بينهم (٢٢) امرأة بلغ (٤٨٢,٠٠٠) ريال.

وفي تصريح لصحيفة "الثورة" أوضح الأخ فيصل علي الفائق- مدير فرع صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة بمحافظة حضرموت أن هذه المشاريع الاقتصادية الصغيرة التي تم تمويلها من قبل الصندوق خلال العام الماضي توزعت ما بين مشاريع إنتاجية وخدمية وتجارية، حيث ساهمت هذه المشاريع في تنشيط الحركة الاقتصادية والتجارية بالمحافظة وحدت من البطالة المنتشرة بين الشباب من خلال توفير فرص العمل، حيث قام الصندوق بتوفير فرص عمل لـ (٣٧٤) شخصاً من بينهم (٤١) امرأة.

وأشار الأخ فيصل الفائق- مدير فرع الصندوق بحضرموت- إلى أن الصندوق لديه خلال العام الحالي ٢٠١١م العديد من البرامج التوسعية لتمويل المزيد

من الصناعات والمنشآت الاقتصادية الصغيرة بالمحافظة وحدت من البطالة المنتشرة بين الشباب من خلال توفير فرص العمل، حيث قام الصندوق بتوفير فرص عمل لـ (٣٧٤) شخصاً من بينهم (٤١) امرأة.

وأشار الأخ فيصل الفائق- مدير فرع الصندوق بحضرموت- إلى أن الصندوق لديه خلال العام الحالي ٢٠١١م العديد من البرامج التوسعية لتمويل المزيد

٢,١ مليار ريال إجمالي الموارد المالية بمحافظة عمران خلال العام الماضي

عمران/سبأ
استعرضت الهيئة الإدارية للمجلس المحلي محافظة عمران برئاسة أمين عام المجلس صالح الخلوص مدير عام الموارد المالية فيصالح الخلوص عن إجمالي الموارد المالية للمحافظة خلال العام الماضي والبالغة ملياراً و٢١٥ مليون ريال بزيادة قدرها ١٤١ مليوناً عن ٢٠٠٩م.

وتضمنت تلك المشاريع تجهيز وتأثيث العديد من الوحدات الصحية وتجهيزات المعاهد بشبكات الحاسوب وترميم واستكمال تأثيث العديد من المدارس.

وفي الاجتماع حث الأمين العام الخلوص على التركيز على المشاريع ذات الأولوية في مجالات المياه والصرف الصحي والصحة العامة سيما في المناطق الريفية والكثافة السكانية.

إلى ذلك اطلعت الهيئة الإدارية لحلي المحافظة على تقرير مدير عام الوحدة الفنية المهندس محمد الجانفي تناول تقييم مستوى تنفيذ المشاريع خلال العام الماضي وما تم اتخاذه من قرارات على ضوء الملاحظات المرفوعة من الوحدة الفنية على بعض المخالفات في تلك المشاريع.

وأوصت الهيئة الإدارية بسرعة استكمال دراسات تصوير نادي تضامن خمر ونادي شباب خارخار لإعلان مناقستي المشروعين بعد إقرارها.

ووقف الاجتماع أمام خطة العام الحالي لرفع مستوى الإيرادات وتفعيل الأوعية الإيرادية المتبقية بما يعكس إيجاباً على دعم برامج التنمية في المحافظة.

في جانب آخر ناقشت الهيئة الإدارية للمجلس المحلي مع مدير مكتب التخطيط والتنمية يحيى عباس المتوكل ما تم إنجازه من مشاريع خدمية في مجالات التربية والصحة في العديد من مديريات المحافظة والبالغة ٢٢ مشروعاً بتمويل من مشروع بين العطاء الحكومي بتكلفة ٨٠٠ ألف دولار.

تأهيل ٤٠ شخصاً في مجالات الإدارة والتشغيل

صنعاء/سبأ

بدأت أمس بصنعاء فعاليات البرنامج التدريبي الخاص برفع المستوى الاحترافي في إدارة وتنفيذ المشاريع وبناء القدرات لـ ٤٠ متدرباً من قيادات وموظفي الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف وفرعها بالمحافظات.

والبرنامج الذي تنظمه الهيئة بالتعاون مع مركز أيبكس للتدريب والاستشارات ويتمويل من برنامج دعم قطاع المياه يهدف إلى رفع مستوى الكفاءة وتطوير المهارات لموظفي الهيئة في الجوانب الإدارية والتخطيطية والمالية والفنية والقدرات القيادية.

وفي افتتاح البرنامج الذي

يستمر ١٢ يوماً أشار رئيس الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف المهندس علي الصريمي إلى أن البرنامج يعتبر تدشيناً لعدد من الدورات التدريبية التي ستنفذ خلال العام الجاري بهدف رفع الأداء العام وتحقيق أهداف وتوجهات الهيئة سعياً نحو رفع نسبة التغطية من مياه الشرب لسكان الريف اليمني.

ولفت إلى أن الهيئة حرصت على أن يكون أول برامجها التدريبية لمدراء الفروع بالمحافظات لما يمثلونه من ركيزة انطلاق أداء الهيئة الذي يمكن من خلاله قياس نجاحاتها أو اخفاقتها، وكذا الأسجرام مع توجهات القيادة السياسية والحكومة نحو ترسيخ نظام الامركزية في مختلف أنشطة

الدولة.

وأكد الصريمي أهمية أن تكون عملية التدريب تطبيقية خاصة ما يتعلق بمفاهيم الدراسات الاجتماعية للمشاريع التي تأتي بها المنظمات الدولية العاملة في قطاع المياه وتحمل في معظمها مفاهيم نظرية لا تمت للواقع اليمني بأية صلة لأنها تمثل مجتمعات تختلف عن مجتمعنا.

وحدت المشاركين على الاستفادة القصوى من الموضوعات التي يحملها البرنامج بما يضمن رفع كفاءتهم الوظيفية والإدارية المتعلقة بالمشاريع والحرص على تعميم الخبرات والمعارف التي اكتسبونها على زملائهم بإدارات والفروع.

مدير عام مؤسسة الكهرباء: التأكيد على رفع كفاءة الأداء للمحطات وأخصائها للتقييم المستمر

عن/سبأ

أكد مدير عام المؤسسة العامة للكهرباء المهندس خالد راشد عبدالمولى أنه سيتم اعطاء المناطق والمحطات الكهربائية كافة الصلاحيات التي تنبج لها العمل بصورة مستقلة وبما يمكن الإدارة المركزية من التفرغ لاداء دورها في التخطيط الاستراتيجي لعمل المؤسسة ومستقبلها.

جاء ذلك أثناء لقائه أمس مدراء مناطق كهرباء في عدن ولحج وتعز ومدراء المناطق الفرعية ومديري محطات الحوسبة الحرارية والمخا وعدداً من المهندسين والفنيين في المحطات والمناطق .. مؤكداً على أهمية التركيز على رفع كفاءة الأداء والتشغيل للمحطات والمناطق وأخصاخ جميع المحطات والمناطق للتقييم المستمر وربط الموازنات بمستوى أداء كل محطة أو منطقة والمحافظة على جاهزية المعدات وتنظيم الصيانة المستمرة للمحطات وخاصة الصيانة العفوية مع مراعاة رسميتها وتغطية الاصول للمحطات والمناطق بتلك النفقات وفقاً للاصول والاعراف المحاسبية.

وشدد مدير عام المؤسسة العامة للكهرباء على ضرورة إيلاء التدريب والتاهل أهمية لتحصين مستوى أداء الكادر والعمل على إعداد برامج التدريب لكافة المستويات واعطاء الأولوية للعاملين وتحسين مستوى التحصيل العلمي للمهندسين والعاملين لوكالة التطوير العلمي والتكنولوجية، داعياً مدراء المناطق إلى الاهتمام ببيانات المواطنين وخاصة فيما يتعلق بالاعطاب الطارئة اليومية أو نوافذ التعامل الأخرى ورفع مستوى أداء الكادر المتعامل مع المواطنين بصورة حضارية ومسؤولة.

وتناقش الاجتماع عدداً من المواضيع المتعلقة بالعمل الإداري والمالي وجوانب الأمن والسلامة وحقوق العاملين.

وكان مدير عام المؤسسة العامة للكهرباء المهندس خالد راشد عبدالمولى قد قام بزيارة تفقدية لجرحي من عمل المؤسسة في محافظة أبين جراء الاعتداء الغاشم عليهم وهم يؤدون واجبهما العملي.

فتح مظاريف مشاريع الطرقات بسيئون

المكلا /مجددي يازيدي

وجه وكيل وزارة الأشغال العامة والطرق المدير التنفيذي لصندوق الإعمار لحفاظتي حضرموت والمهرة المهندس عبدالله محمد متعافي بسرعة استكمال الدراسات والتصاميم الخاصة بمشاريع الجسور والطرق خلال شهرين للبدء في تنفيذ إجراءات المناقصة لإتزال المشاريع بعد استكمال تلك الدراسات.

جاء ذلك خلال تفقده أمس ومعه الأخوان سالم صالح عبدالحق المدير العام لمديرية المكلا والمهندس لطفي العيسى مدير صندوق الإعمار فرع المكلا مواقع الجسور والطرق والواديان التي تضررت من الكارثة الواقعة بين منطقة حلة ومدينة المكلا التي تشتملها تدخلات صندوق الإعمار والجهات المناحة الدولية والعربية المتاحة.

على صعيد متصل أوضح وكيل المهندسين عبدالله محمد متعافي المدير التنفيذي لصندوق الإعمار أنه سيتم تمويل الأحد بسيئون فتح مظاريف مناقصة مشاريع تأهيل الطرق المتضررة في وادي حضرموت والتي تشمل مديريات سيئون وبريم والفطن وسماه بكلفة تصل إلى خمسمائة مليون ريال، مؤكداً أن العام الجاري سيشهد نشاطاً ملحوظاً وواضحاً فيما يخص مشاريع الطرق والبنية التحتية.

بدء صرف مستحقات الضمان الاجتماعي لذمار

ذمار/سبأ

يبدأ صندوق الرعاية الاجتماعية بمحافظة ذمار يوم الثلاثاء المقبل عملية صرف مستحقات الضمان الاجتماعي لحالات الضمان الاجتماعي المسجلة

والبالغة عددها ٦٥ ألفاً و ١٢٣ حالة في مختلف مديريات المحافظة بمبلغ إجمالي يصل إلى ٦٠٢ ملايين ريال. وأوضح مدير عام الصندوق عبده محمد الفضلي لسنياً، أن ١٢ ألف حالة سيتم صرف لهم عبر مراكز البريد في مراكز عدد من المديريات بمبلغ يصل إلى ٢١٢ مليون ريال، فيما تم تخصيص ١٨ مليون ريال للصرف في بقية المديريات بدأ بيد نزولاً إلى القرى.

وبين الفضلي أنه تم اعتماد ١٦٨٧ حالة جديدة للربع الأخير من العام المنصرم ٢٠١٠م بدلا عن حالات سابقة تم إسقاطها للوفاة أو عدم الاستحقاق بعد عملية مسح ميدانية جرت في الربع الأخير من ٢٠١٠م وهي العملية التي جاءت استكمالاً لعملية المسح المنفذة في ٢٠٠٨ على مستوى الجمهورية. وفقاً إلى أن إجمالي المبلغ المخصص للحالات المستحقة للضمان الاجتماعي في المحافظة خلال العام كامل بلغ مليارين و٥٠٠

مدير عام مكتب الضرائب بصعدة لـ «الثورة»:

١٤٩٩ مليون ريال إيرادات ضرائب المحافظة خلال يناير - سبتمبر ٢٠١٠م

تعد الإيرادات الضريبية أحد الموارد الرئيسية الهامة لرفد خزينة الدولة بالإيرادات التي تشكل لبنة أساسية في الموازنة العامة للدولة، وهي واجبات مفرضة مقابل حقوق منوحة، وقد مرت عملية التحصيل الضريبي في محافظة صعدة خلال السنوات القليلة الماضية بصعوبات جمه نتيجة أحداث الفتنة والتمرد التي انعكست سلباً على واقع الحياة الشاملة في المحافظة، ويبدل مكتب الضرائب بالمحافظة جهوداً متواصلة لتحسين وتطوير عملية التحصيل الضريبي والارتقاء بها والسعي الدائم لتجاوز الصعوبات والاشكالات القائمة والذي بدوره كفل الحفاظ على مستوى طيب في عملية التحصيل الضريبي عكسته الإيرادات المتحققة وللوقوف على واقع التحصيل الضريبي في المحافظة والجهود المبذولة والاشكالات القائمة والتصورات الكفيلة بتحسين مستوى الأداء التقت «الثورة» الأستاذ/ عبده حيدر الحرورة مدير عام مكتب الضرائب بمحافظة صعدة الذي تحدث بقوله:

لقاء/ خالد السفياني - صعدة

ترجع الحركة والأنشطة المختلفة.

الصعوبات والمعوقات

● ما طبعية الصعوبات والاشكالات القائمة والحلول الممكنة لها؟

– بحقيقة أن الصعوبات الكثيرة التي يواجهها مكتب الضرائب وغيره من المكاتب الإيرادية أو الخدمية مرتبطة بصورة أساسية بوضع المحافظة والذي نأمل أن يتحسن خلال الفترة القادمة ومكتب الضرائب يعاني حالياً من توقف عملية تحصيل ضرائب القات في جميع مراكز المحافظة باستثناء مركزين فقط والذي أثر سلباً على حجم موارد السلطة المحلية، كذلك عدم استئناف العمل في فروع المكتب في رازح، الملاحظ، الطلح، كما تعاني من نقص في الكادر الفني المؤهل والمرب المتخصص في العمل الحاسبي والضريبي إلى جانب تدخل بعض أعضاء السلطة المحلية في أعمال المكتب وإعاقة بعض أعماله في إنتاج عدم تقديم مهام المحددة لهم في قانون السلطة المحلية علاوة على تدمر أغلب مكلفي ضرائب العقارات من سداد الضرائب المستحقة عليهم بمبمر الأوضاع التي مرت بها المحافظة، وهناك ضعف تجاوب من بعض الجهات في استقطاع وتوريد الضرائب الواجب خصمها وتوريدها عملاً بأحكام القانون وقرار وزير المالية رقم (١) لعام ١٩٩٢م في الوقت الذي توجد هناك توجد مكاتب جديدة بالشكر والتقدير لتجاوبها وتعاونها الدائم والمميز وقيامها بمسؤولياتها على الشكل الأمثل وفي مقدمتها فرع المؤسسة العامة للاتصالات والذي نأمل من جميع الجهات أن تحذو حذوه في جانب الاستقطاعات ولتوريد اشكالات عديدة في تحصيل ضريبة القات ونأمل تعاون الجميع لتجاوز مختلف الصعوبات والمعوقات، ويقدر عالياً الدعم والرعاية التي توليها وزارة المالية ممثلة في الأستاذ نعمان طاهر الصحيبي، وزير المالية، وكذا رئاسة المصلحة ممثلة في الأستاذ احمد أحمد غالب، رئيس مصلحة الضرائب، والذي كفل حل ومعالجة كثير من الصعوبات وتعزيز أعمال المكتب.

تم التنسيق مع كافة الجهات ذات العلاقة لتطبيق القانون، وكذا إصدار التعاميم وإبلاغها إلى جميع الجهات الحكومية والجهات ذات العلاقة والنزول الميداني إلى مقرات أنشطة المكلفين المستهدفين وتوعيتهم بأحكام القانون، وعقد عدة لقاءات مع المكلفين المستهدفين آخر هذه اللقاءات في ٢٠١٠/١٠/٨٦م وهناك لقاء، قادم بمقر الغرفة التجارية ونأمل أن يتعاون الجميع لما من شأنه المصلحة العامة.

إيرادات متحققة

● ما حجم الإيرادات الضريبية المتحققة خلال العام المالي ٢٠٠٩م وما تم تحقيقه خلال الفترة الماضية من العام المالي ٢٠١٠م وتقييمها مقارنة بالربط والمقابل؟

– خلال العام المالي ٢٠٠٩م تمكن المكتب من تحقيق إيرادات بلغت (١,٥٤٨,٤٤٤,١٩٨) ريالاً بنسبة ٨٥٪ من الربط المصد على المكتب والمقدر (١,٨٣٣,٣٣٦,٠٠٠) ريال، ونسبة ٩٠٪ عن المقابل والذي بلغت إيراداته (١,٧٣٤,٩٩٤,٧٥٥) ريالاً. فيما بلغت الإيرادات المحلية المشتركة خلال العام ٢٠٠٩م (٢٧٥,٤٥٤,٧٢٥) ريالاً بنسبة ٨٥٪ عن المقابل ونسبة ٥٧٪ عن الربط المحدد.

وخلال العام المالي المنصرم ٢٠١٠م تمكن المكتب من تحصيل إيرادات خلال يناير - سبتمبر ٢٠١٠م بلغت (١,١٤٩,١٠٦,٧٥٣) ريالاً محققاً زيادة عن الفترة المقابلة بمبلغ (١٦,٦٠١,١٥٤) ريالاً، وبلغ إجمالي الإيرادات المشتركة المحلية لنفس الفترة بـ(١٠,٦١٦,٦٦٣) ريالاً وحقيقة تعتبر ما تحقق من إيرادات أمراً طيباً ونجاحاً نظراً للظروف التي عاشتها المحافظة خلال الفترة الماضية بفعل أحداث الفتنة والتمرد لتعيق عملية التحصيل الضريبي بشكل كبير ومازالت انعكاساتها قائمة حتى اليوم وتحد من أي طموحات لتحسين مستوى الأداء خاصة وأن عملية تحصيل الضريبة توقفت في عدد من المديريات، كما أن الأحداث انعكست سلباً على الوعاء الضريبي القائم والذي يعد ركيزة التحصيل نتيجة

مهام وجهود متواصلة

● إن مكتب الضرائب بصعدة أحد أهم المكاتب الإيرادية التي يناط على عاتقها رفد الخزينة العامة للدولة بالإيرادات الضريبية المتحققة ويمارس المكتب نشاطه في إطار منظومة القوانين والتشريعات الضريبية حيث يعمل على تحصيل الإيرادات المختف أصناف الضريبة ومتابعة الجهات المعنية بتحصيل الضرائب عن طريق الاستقطاعات ومتابعة توريد هذه المبالغ أولاً بأول والعمل على الحد من التهرب الضريبي بكافة أشكاله واتخاذ الإجراءات اللازمة الكفيلة بتوريد الضريبة في المعاملات المالية بالتعاون مع مكتب المالية والبنك المركزي اليمني بصعدة، وفي ناحية أخرى يعمل المكتب بصورة حثيثة على توعية المكلفين بحقوقهم وواجباتهم القانونية وتعريفهم بالمواعيد القانونية لتقديم الإقرارات الضريبية والحوافز التي تضمنها قانون ضرائب الدخل الجديد رقم (١٧) لسنة ٢٠١٠م وما لاشك أنكمت تتسابعون الإجراءات الرسمية من جميع الجهات المعنية بشأن تطبيق قانون الضرائب العامة على المبيعات رقم (١٩) لسنة ٢٠١٠م وتعديلاته والتي يعتقد بعض المكلفين أن هناك صعوبة في تطبيقها وتخوف من البعض نتاج ضعف الوعي الضريبي مع أن هذه القانون هو قانون بديل لقانون سابق هو قانون الانتاج والاستهلاك ومايميزه هو سهولة التطبيق حال التزام المكلفين بحسابات منتظمة وسجلات يمكن الاعتماد عليها في تحديد مواقعهم الضريبية بشفاافية وصدق، والمكتب يعمل جاهداً على تنفيذ كافة التعليمات والتعميمات بخصوص العمل الضريبي الواردة من وزارة المالية ومصحة الضرائب.

إجراءات لتطبيق القانون

● ما طبيعة الإجراءات التي قام بها المكتب فيما يخص تطبيق القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠١٠م بشأن الضرائب العامة على المبيعات؟

– عمل المكتب على تنفيذ كافة التعليمات الواردة من رئاسة المصلحة بهذا الشأن من خلال عدد من الإجراءات والأعمال الضرورية حيث